المحور الاول: مفهوم الدولة

الدولة مصطلح له معنيان أساسيان: لغوي يرتبط بالتغيير والأغلبية، واصطلاحي يشير إلى شخص سياسي.

في اللغة العربية، "الدولة" من أصل فارسي مرتبط بمعنى التغيير أو التحول من حال إلى حال، وتطلق على ما يُتداول من مال أو متاع، كما تدل على الغلبة والقوة كقول "دالت الدولة على فلان."

اصطلاحًا، الدولة هي جماعة من الأشخاص ، لهم السلطة السياسية السيادية منظمة تمارس على رقعة جغرافية محددة لادارة الشؤون العامة.

معاني مصطلح "الدولة ":

يُعدّ مفهوم الدولة مُلتبسًا للغاية في العلوم السياسية. فمن الشائع جدًا الخلط بين الدولة والحكومة، والدولة القومية أو البلد، ونوع مُحدد من الأنظمة السياسية. في بعض الحالات، تُعرّف الدولة بنظام سياسي، وفي حالات أخرى، يُخلط بينها وبين نظام اقتصادي. لا سيما في التقاليد الأنجلوسكسونية، غالبًا ما يُنظر إلى الدولة على أنها مرادف للحكومة. في هذا الكتاب، ستُفهم الحكومة دائمًا على أنها النخبة السياسية التي تشغل أعلى مناصب السلطة في الدولة. في التقاليد الأوروبية، غالبًا ما تُعرّف الدولة القومية أو البلد بالدولة. عادةً ما تُشير تعابير مثل "الدولة الليبرالية" أو "الدولة البيروقراطية" إلى أن "الدولة" تُستخدم كمرادف لنظام سياسي. أخيرًا، تُعرّف تعابير مثل "الدولة الرأسمالية" أو "الدولة الاشتراكية" الدولة بنظام اقتصادي وسياسي أو بالبنية السياسية الكلية لنمط إنتاج مُحدد. من الصحيح استخدام تعابير كهذه عندما نريد تحديد نوع الدولة السائدة في الأنظمة السياسية المختلفة وأنماط الإنتاج.في هذه الحالة، لا نخلط بين الدولة والنظام السياسي، بل نقول إن الدولة في الديمقراطية تختلف عن الدولة في النظام الاستبدادي، أو أن الدولة في الرأسمالية تختلف تمامًا عن الدولة في الإقطاع أو في البيروقراطية التكنوقراطية.

على أي حال، في هذا المحور ،سيتم فهم الدولة على أنها متميزة بوضوح عن الحكومة، والدولة القومية، والنظام السياسي.الدولة جزء من المجتمع. إنها هيكل قانوني وتنظيمي يُفرض على المجتمع، ليصبح جزءًا منه.

عندما يبدأ نظام اجتماعي ما بإنتاج فائض اقتصادي، ينقسم المجتمع إلى طبقات. الطبقة المهيمنة التي تظهر حينها تحتاج إلى الظروف السياسية لممارسة هيمنتها والاستحواذ على الفائض الاقتصادي. إن إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة القومية ذات السيادة، وجهاز الدولة كجزء منها، هو نتيجة لهذه الحاجة. من هذه النقطة فصاعدًا، لا يكون المجتمع الموجود داخل الدولة القومية منقسمًا إلى طبقات فحسب، بل يتكون أيضًا من مجتمع مدني ودولة.

من المهم توضيح الفرق بين:

(أ) الدولة القومية أو البلد، وهي كيان سياسي ذو سيادة يتكون من شعب يعيش في إقليم محدد ويحكمه مجتمع مدني ودولة.

(ب)الشعب، الذي يشمل جميع مواطني الأمة الذين يتمتعون نظريًا بحقوق متساوية. (ج)المجتمع المدني، الذي يتكون من طبقات وجماعات اجتماعية لها فرص متفاوتة في الوصول إلى السلطة السياسية الفعالة.

(د) الدولة، وهي منظمة بيروقراطية تتكون من نخبة سياسية تمثل المجتمع المدني، مما يعني وجود تحالف سياسي مهيمن، وهيئة من المسؤولين العموميين الذين يديرون الدولة، وقوة مسلحة عامة، وهي نوع خاص من الأجهزة البيروقراطية التي تحتكر استخدام القوة.

(هـ) النظام السياسي (الذي يسمى أحيانًا "الدولة") السائد في هذه الأمة:

ديمقراطي أو استبدادي، ليبرالي أو محافظ، نيوليبرالي أو اشتراكي.

المفهوم الأساسي للدولة

حدد إنجلز الأشكال الرئيسية الثلاثة التي تظهر بها الدولة عند تفكك القبائل والعشائر. ففي أثينا، كانت الدولة نتيجة مباشرة للصراعات الطبقية. و في روما تشكلت من المواطنين،ممزوجة بين الأرستقراطية والعامة. وفي كلتا الحالتين، أُخضعت الطبقة المهيمنة للاستعباد. وأخيرًا،بين الألمان، نشأت الدولة من غزو الأراضي الأجنبية.

في 1884. على الأرجح، ولأن إنجلز كان يكتب كتاب "أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة"

كتعليق على دراسات ل. هـ. مورغان لم يتناول حالة رابعة أكثر أهمية من الحالات الأخرى

وهي الدولة الآسيوية التي تشكلت في المجتمعات المائية. درس ماركس نمط الإنتاج الآسيوي في كتابه "غروندريسه" (1858) كجزء من تحليله للتكوينات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية. في هذه الحالة أيضًا، من الواضح جدًا أن الدولة، التي أصبحت الأداة التنظيمية للمجتمع بأكمله، كانت نتيجة لتفكك المجتمع البدائي وانقسام المجتمع إلى طبقات. وهكذا لاحظ إنجلز:

الدولة ليست بأي حال من الأحوال سلطة مفروضة على المجتمع من الخارج؛ كما أنها ليست "حقيقة الفكرة الأخلاقية"، أو "صورة وحقيقة العقل"، كما يرى هيجل. بل هي نتاج المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره؛ إنها اعتراف بأن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مستعصٍ مع نفسه، وأنه انقسم إلى تناقضات لا يمكن التوفيق بينها، لا يملك القدرة على تبديدها. ولكن لكي لا تستهلك هذه التناقضات، أي الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتضاربة، نفسها والمجتمع في صراع عقيم، أصبح من الضروري وجود سلطة تبدو وكأنها تعلو على المجتمع، تخفف من حدة الصراع وتبقيه ضمن حدود "النظام". وهذه السلطة، التي نشأت من المجتمع ولكنها وضعت نفسها فوقه، وانفصلت عنه أكثر فأكثر، هي الدولة. (1884: 326-327).

لخص إنجلز أصل الدولة مع تعريفها: إنها "سلطة"، أي هيكل تنظيمي يهدف إلى ضمان النظام أو النظام الطبقي السائد في المجتمع.

الدولة هيكل سياسي، سلطة منظمة تسمح للطبقة المهيمنة اقتصاديًا بأن تكون أيضًا مهيمنة سياسيًا، وبالتالي تضمن استئثارها بالفائض. عناصرها المكونة هي:

أ) حكومة مُشكلة من أعضاء النخبة السياسية، والتي غالبًا ما يتم اختيارها من الطبقة المهيمنة؛

ب) بيروقراطية، أو تكنو بيروقراطية، أي هيئة منظمة هرميًا من المسؤولين الذين يتولون إدارة شؤون الدولة؛

ج) قوة مسلحة عامة، لا تقتصر مهمتها على الدفاع عن البلاد ضد عدو خارجي، بل تشمل أساسًا الحفاظ على النظام الداخلي. من جهة أخرى، يحتكر هذا التنظيم السياسي العنف المؤسسي، والذي يُترجم إلى حقين أو سلطتين أساسيتين: أ) سلطة سن القوانين، وفرض نظام قانوني يُلزم المواطنين؛ ب) سلطة فرض الضرائب.

وأخيرًا، تمارس الدولة سلطتها أو سيادتها على (أ) إقليم و(ب) سكان. فالإقليم والسكان ليسا عنصرين أساسيين في الدولة، بل هما موضوعان لسيادة الدولة.